أنباء مصرية

السيسي: السلام خيار مصر الإستراتيجي لضمان مستقبل آمن ومستقر لشعوب المنطقة

جانب من اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء د.مصطفى مدبولي ووزيري الدفاع والإنتاج الحربي والداخلية وعدد من قيادات الأجهزة المعنية

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن السلام هو خيار مصر الإستراتيجي لضمان مستقبل آمن ومستقر لشعوب المنطقة، مشددا على أن التاريخ أثبت أن الصراعات لا تخدم أي طرف، خاصة في ظل ما تعانيه المنطقة من نزاعات أنهكت شعوبها، مما يحمل دولها، وعلى رأسها مصر، مسؤولية كبيرة في حماية السلام وترسيخه.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس مع د.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والذي نقل إليه تحيات الرئيس الاميركي دونالد ترامب، الذي التقاه خلال الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس الأميركي في نيويورك، وشارك فيه عدد من القادة العرب والمسلمين لمناقشة الوضع في قطاع غزة وخطط ما بعد الحرب، وشارك فيه د.مصطفى مدبولي نيابة عن الرئيس، حيث أضاف رئيس الوزراء أن الرئيس ترامب أشاد بما يجمعه مع الرئيس عبدالفتاح السيسي من علاقات طيبة وتقدير لشخصه وجهوده في المنطقة، وقد انضم إلى الاجتماع مع الرئيس كل من وزيري الدفاع والإنتاج الحربي والداخلية وعدد من قيادات الأجهزة المعنية بالدولة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي، بأن رئيس مجلس الوزراء استعرض خلال اللقاء نتائج مشاركته نيابة عن الرئيس في افتتاح أعمال الشق رفيع المستوى من الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تناول مشاركته في مؤتمر«حل الدولتين» الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة، إلى جانب حضوره الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب لمناقشة الوضع في قطاع غزة وخطط ما بعد الحرب.

وأشار المتحدث الرسمي، إلى أن رئيس الوزراء أوضح أنه أكد خلال الفعاليات والاجتماعات على أهمية التمسك بخيار السلام، وحرص مصر على معاهدة كامب ديفيد باعتبارها خيارا استراتيجيا ونموذجا يحتذى به إذا توفرت الإرادة السياسية.

كما أوضح رئيس الوزراء أن اعتراف عدد من الدول الكبرى بالدولة الفلسطينية خلال مؤتمر «حل الدولتين» شكل حدثا تاريخيا، وأسهم في خلق زخم دولي داعم للقضية، حيث ساد توافق واسع على رفض الممارسات الإسرائيلية، بما في ذلك رفض جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، ومحاولات فرض الأمر الواقع على الأرض.

وأكد رئيس الوزراء كذلك أن كلمة مصر في المؤتمر شددت على ثوابت الموقف المصري الداعم للقضية الفلسطينية، وعلى أن التسوية لا يمكن أن تتحقق إلا بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، مع رفض مصر القاطع لأي محاولات لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، ومواصلة التنسيق مع المجتمع الدولي لدفع جهود حل الدولتين.

وفيما يتعلق بالاجتماع الذي دعا إليه الرئيس ترامب بشأن غزة، أوضح مدبولي أن الرئيس الأمريكي أكد رفضه لاستمرار الحرب، وأن الولايات المتحدة عازمة على إنهائها، وانها وضعت خارطة طريق واضحة لوقفها الفوري، وأن الرئيس ترامب أكد كذلك على إمكانية تنفيذ خطة لإعادة إعمار القطاع دون تهجير اهله.

وأضاف المتحدث الرسمي، أن رئيس الوزراء استعرض أيضا نتائج مباحثاته في نيويورك مع عدد من قادة الدول وكبار المسؤولين، والتي تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

وأوضح المتحدث أن السيسي رحب بمبادرة الرئيس ترامب لوقف الحرب في غزة، معربا عن تطلع سيادته إلى تنفيذها في أقرب وقت ممكن، ومؤكدا أهمية تكثيف التنسيق مع المجتمع الدولي لزيادة المساعدات الإنسانية الموجهة لقطاع غزة، ومجددا موقف مصر الرافض لتهجير الفلسطينيين أو ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى السيادة الاسرائيلية.

أنباء سورية

بقيمة 89 مليون دولار ولمدة 3 أشهر

الحكومة السورية تشكر السعودية وقطر على الدعم المالي المشترك للعاملين في القطاع العام

التوقيع على المبادرة السعودية ـ القطرية في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيويورك (واس)

وكالات: أعربت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند قبوات عن شكرها للمملكة العربية السعودية وقطر، على تقديم دعم مالي مشترك، للمساهمة في دعم العاملين بالقطاع العام في سورية لمدة ثلاثة أشهر.

وقالت الوزيرة قبوات في تصريح لـ «سانا»: نشكر السعودية وقطر على دعمهما المتواصل لسورية ولمساهمتهما الفاعلة في إرساء دعائم الاستقرار.

وكانت «المملكة العربية السعودية ممثلة في الصندوق السعودي للتنمية، ودولة قطر ممثلة في صندوق قطر للتنمية، أعلنتا تقديم دعم مالي مشترك بقيمة إجمالية تبلغ 89 مليون دولار أميركي، للمساهمة في دعم العاملين بالقطاع العام في الجمهورية العربية السورية لمدة ثلاثة أشهر، وذلك لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية للشعب السوري الشقيق وتعزيز مخصصات الميزانية» بحسب ما نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس».

وجرى التوقيع على المبادرة السعودية ـ القطرية في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيويورك، بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك على هامش أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد قوله: إن «المنحة المقدمة من الصندوق تأتي ضمن جهود القيادة الرشيدة للمملكة العربية السعودية نحو تعزيز الدعم الإنمائي في سورية»، مؤكدا أن الصندوق يعمل جنبا إلى جنب مع الشركاء لدعم مسيرة التنمية في سورية.

بدوره، أوضح المدير العام لصندوق قطر للتنمية فهد بن حمد السليطي أن «المبادرة تعكس رؤيتنا المشتركة لتعزيز استقرار وصمود الشعب السوري، كما أننا نؤمن بأن الاستثمار في الخدمات الأساسية لا يقتصر على كونه ضرورة إنسانية عاجلة، بل يشكل استثمارا إستراتيجيا طويل الأمد في تحقيق التنمية المستدامة، وصون الكرامة الإنسانية، وترسيخ أسس السلام والازدهار».

من جهته، أشار مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبدالله الدردري إلى أن هذا التعاون الثلاثي بين الصندوق السعودي للتنمية وصندوق قطر للتنمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى دعم التعافي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في سورية، مشيرا إلى أن التمويل المقدم من السعودية وقطر والبالغ 89 مليون دولار سيخصص لتغطية الرواتب والأجور المرتبطة بالخدمات الاجتماعية، وبما يضمن استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للعاملين في هذا القطاع.

«الخزانة الأميركية» تعدل اسم «العقوبات على سورية» إلى لوائح «تعزيز مساءلة الأسد واستقرار المنطقة»

وكالات: أعلنت وزارة الخزانة الأميركية عن تعديل شامل ونهائي على اللوائح التي تنظم العقوبات المفروضة على سورية منذ عام 2011، مؤكدة أن الخطوة تأتي استجابة لتغير الواقع السياسي في سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، وتهدف إلى تعزيز أدوات المساءلة القانونية بحق المتورطين في الجرائم والانتهاكات.

وأعادت الوزارة، عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، تسمية العقوبات لتصبح «لوائح تعزيز مساءلة الأسد واستقرار المنطقة» (PAARSS)، بدلا من «لوائح العقوبات المتعلقة بسورية».

واعتبرت الوزارة في بيان لها أن التسمية الجديدة تعبر عن تحول في جوهر السياسة الأميركية، من مجرد استهداف النظام المخلوع إلى تركيز أوسع يشمل أي جهة تهدد الاستقرار في سورية والمنطقة. وشملت التعديلات إعادة صياغة كاملة للجزء رقم 569 من قانون اللوائح الفيدرالية (31 CFR Part 569)، بما يتماشى مع أوامر رئاسية صدرت مطلع هذا العام، أبرزها الأمر التنفيذي رقم 14142 الصادر في 15 يناير 2025، والذي يمنح وزارة الخزانة صلاحيات لتجميد أصول الأفراد أو الكيانات التي تدعم النظام المخلوع أو تستغل الموارد الاقتصادية السورية.

وسع التعديل نطاق العقوبات ليشمل أيضا مخرجات الأمر التنفيذي رقم 14312 الصادر في 30 يونيو 2025، والذي يسمح باستهداف من يشارك في تهريب الأموال أو الأسلحة أو النفط، أو أي نشاط يزعزع الاستقرار الإقليمي، سواء من داخل سورية أو عبر شبكات تعمل من الخارج.

كما عدلت الخزانة طريقة تصنيف الأسماء والكيانات على قائمة العقوبات الأميركية المعروفة بـ «قائمة المواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين» (SDN List)، وأدخلت رموزا جديدة توضح نوع العقوبة والأساس القانوني لها، مثل:

[PAARSSR_EO13894]: يرمز لعقوبات مفروضة بموجب أمر تنفيذي صدر عام 2019 ضد المساهمين في العنف بسورية.

[SY_HRIT]: يشير إلى العقوبات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان باستخدام التكنولوجيا لقمع الحريات.

[SYRIA – CAESAR]: يرمز للعقوبات المرتبطة بقانون قيصر لحماية المدنيين الصادر عام 2019.

وأكد بيان الوزارة أن التعديلات توفر أدوات أكثر دقة لملاحقة الشبكات المالية والاقتصادية المتصلة بالنظام المخلوع، خصوصا تلك التي تعمل من الخارج أو تعتمد على واجهات وهمية.

وزيرة التنمية المحلية تعلن بدء تطبيق المواعيد الشتوية لفتح وغلق المحال العامة اعتباراً من اليوم

القاهرة ـ أحمد صبري

أعلنت د.منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة ورئيس اللجنة العليا لتراخيص المحال العامة، عن بدء تطبيق المواعيد الشتوية لفتح وغلق المحال التجارية والمطاعم والمقاهي والمولات التجارية والورش والأعمال الحرفية، اعتبارا من اليوم الجمعة الموافق 26 سبتمبر 2025 بجميع المحافظات، وذلك طبقا للمادة السادسة من قرار وزير التنمية المحلية (رئيس اللجنة العليا لتراخيص المحال العامة) رقم 456 لسنة 2020 الخاص بتنظيم مواعيد فتح وغلق المحلات، بالتزامن مع تطبيق التوقيت الشتوي.

وأكدت د.منال عوض أن هذه القرارات تأتي في إطار حرص الدولة على تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المواطنين اليومية وتنظيم الخدمات والحفاظ على المرافق العامة والموارد بصورة حضارية، بما يضمن حسن سير المنظومة وتحقيق الانضباط بالشارع المصري.

وأوضحت وزيرة التنمية المحلية أن المواعيد الشتوية ستطبق على مختلف الأنشطة التجارية، حيث تفتح المحال والمولات التجارية أبوابها يوميا من الساعة السابعة صباحا حتى العاشرة مساء، على أن يمتد العمل حتى الحادية عشرة مساء يومي الخميس والجمعة وأيام الإجازات والأعياد الرسمية، فيما تفتح المطاعم والكافيهات والبازارات من الخامسة صباحا حتى الثانية عشرة منتصف الليل، وتمتد حتى الواحدة صباحا في أيام العطلات، مع استمرار خدمة التيك أواي والدليفري على مدار 24 ساعة.

أنباء لبنانية

القوى السياسية أمام معضلة قانون الانتخابات وترقُّب لتنشيط لجنة «وقف النار»

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

تناول رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ملف الانتخابات النيابية من نيويورك، حيث التقى أبناء الجالية اللبنانية، داعيا إياهم إلى المشاركة والتصويت، من دون ولوج الشكل النهائي لقانون الانتخاب.

إلا أن كلام الرئيس، يؤكد ولا ريب على إجراء الاستحقاق في موعده في مايو 2026، انتصارا من رئيس الجمهورية لتغليب منطق المؤسسات وسير عملها بعيدا من التعطيل.

وأعرب رئيس الجمهورية عن ثقته «بأن المنتشرين اللبنانيين لن يتركوا لبنان، وسيقفون إلى جانبه والى جانب الدولة في مسيرة النهوض بالبلد وإعادته إلى ما كان عليه من عز وتميز».

وقال عون: «لبنان غني باللبنانيين في الخارج، ولا ينتظر إحسانا من أحد، ولا مساعدات من أحد، ولا هبات، بل استثمارات». كما دعا اللبنانيين المنتشرين إلى الاقتراع في الاستحقاق النيابي المقبل، لأن «صوتكم ليس مجرد ورقة يتم وضعها في صندوق، بل هو الأمل لمستقبل أفضل، وهو صوت التغيير، وعليكم المشاركة بكثافة مهما كانت الظروف، وهذه المسؤولية التي تقع عليكم».

وفي الشأن الانتخابي، ناقشت كتلة «اللقاء الديموقرطي» برئاسة النائب تيمور جنبلاط، «الوضع العام في البلاد في ضوء التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، والرسائل التي تصل بشكل مباشر وغير مباشر، وهذا ليس مستغربا على العدو الإسرائيلي الذي لا يخفي أطماعه في لبنان». وأكدت موقفها لجهة تطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار والقرار 1701، وتأكيد قرار الحكومة اللبنانية لجهة حصر السلاح بيد السلطات الشرعية، ونزع أي ذريعة من إسرائيل لاستمرارها بالقيام باعتداءاتها على لبنان.

وأثنت على «الجهود الكبيرة التي يبذلها الجيش، وخصوصا في منطقة جنوب الليطاني»، مشددة على أن «استمرار العدو الإسرائيلي باحتلال نقاط في جنوب لبنان يعوق استكمال عمل الجيش في تطبيق القرار 1701 والحفاظ على الأمن في الجنوب، وتنفيذ كامل بنود اتفاق وقف إطلاق النار».

حركة سير نشطة في كورنيش الروشة ببيروت (محمود الطويل)

وبحثت في بنود جدول أعمال الجلسة التشريعية المقررة يوم الاثنين المقبل في 29 سبتمبر، وأكدت «ضرورة إعطاء اللبنانيين المنتشرين في الخارج الحق بالاقتراع للنواب الـ 128 في الدوائر الـ 15 وهذا الأمر يتطلب إلغاء المادة 112 من قانون الانتخاب النافذ حاليا». وتمنت على القوى السياسية «حسم مسألة قانون الانتخاب في أقرب وقت من أجل قطع الطريق أمام أي عذر يتسبب بتأجيل الانتخابات أو تطييرها». وشددت على «موقفها الرافض لتأجيل الانتخابات وضرورة احترام الاستحقاقات الدستورية وإجرائها في مواعيدها».

وفي المقابل، تتزاحم الملفات الداخلية على وقع الوضع الإقليمي والدولي الضاغط على الحكومة داخليا وخارجيا.

وعلى الصعيد الداخلي، واجهت الحكومة «مطب» إضاءة صخرة الروشة من قبل «حزب الله» بصورة أمينيه العامين السابقين السيدين حسن نصرالله وهاشم صفي الدين عشية ذكرى اغتيال نصرالله، وما تلاها في أكتوبر 2024 من اغتيال صفي الدين، نتيجة التواصل بين رئيسي المجلس نبيه بري والحكومة نواف سلام، ما حفظ هيبة الدولة ولو بتراجع «الحزب» نصف خطوة.

وقال مصدر رسمي لـ «الأنباء»: «التعاون والتشاور بين الرؤساء رغم الفتور في العلاقة الذي يظهر من حين إلى آخر، يسهم في حلحلة الكثير من العقد تحت سقف الدستور وتجنب الانقسام في مرحلة دقيقة تمر بها البلاد، حيث كل الأنظار الدولية ترصد ما تقوم به السلطة من خطوات ليبنى عليها من دعم في مرحلة النهوض وإعادة الإعمار، في ظل عجز الدولة اللبنانية عن القيام بهما من دون مساعدات دولية استثنائية. وكذلك لتجنب أي سقطة للحكومة، لعدم جعل البلاد متروكة في ظل الصراعات الإقليمية التي يسعى خلالها أكثر من طرف لجعل لبنان ساحة لها».

وأضاف المصدر: «أمام القوى السياسية مواجهة تحتاج إلى معالجة، وهي قانون الانتخاب وتفكيك اللغم الذي وضع في هذا القانون عند إقراره عام 2017، بتخصيص الاغتراب بـ 6 نواب إضافيين موزعين على القارات الست (أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية قارتان)، خصوصا انه وفقا للدستور، تبدأ المهل لتسجيل المغتربين للاقتراع ابتداء من مطلع أكتوبر الأسبوع المقبل، وضمن مهلة نحو شهر ونصف الشهر. وهذا أمر متعذر في ظل الانقسام حول آليات القانون التي ستجرى على أساسها الانتخابات، والتي يتوقع أن تكون ساحتها الجلسة التشريعية الاثنين المقبل، رغم أن البند الخاص بقانون الانتخاب غير مدرج على جدول أعمالها».

ورأى المصدر انه فيما لو لجأت وزارة الداخلية إلى تطبيق القانون بفتح الباب أمام تسجيل المغتربين للاقتراع وفقا للقانون الساري، أي لستة نواب، فإن الانقسام الداخلي الحاد سينتقل إلى الاغتراب، وهذا ما يخشاه الجميع، ويتطلب التوصل إلى تسوية قريبة من خلال اللجنة النيابية الفرعية التي تناقش سبعة قوانين تتعلق بهذا الملف.

وتوقعت مصادر سياسية أخرى تنشيط عمل لجنة الإشراف على وقف إطلاق النار عبر اتصالات ديبلوماسية تجريها الحكومة اللبنانية مع «الخماسية الدولية»، قد تسهم في الدفع نحو تنفيذ الاتفاق الذي وقع لوقف الحرب لجهة الانسحاب الاسرائيلي من بعض المواقع الحدودية المحتلة وتعزيز انتشار الجيش اللبناني، وتنفيذ المزيد من الإجراءات الميدانية على الأرض.

وفي شق اقتصادي ـ سياحي، استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق محمد شقير في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، نقيب أصحاب المستشفيات في لبنان البروفيسور بيار يارد، ترافقه عضو مجلس إدارة النقابة رولى زهار. وتم البحث في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والمشاكل التي تعاني منها العديد من القطاعات جراء تداعيات الأزمة المالية لاسيما قطاع المستشفيات.

وتم التأكيد على أهمية تدعيم القطاع الاستشفائي في لبنان، لأهميته في توفير الأمن الصحي للبنانيين، ولدوره التاريخي في إبراز لبنان «كمستشفى الشرق الأوسط»، وكذلك للإمكانيات التي يتمتع بها والتي تخوله للعب هذا الدور مجددا خصوصا على مستوى السياحة الاستشفائية. وتم الاتفاق على استمرار التواصل والتعاون في المواضيع والملفات ذات الاهتمام المشترك.